

مجلة

كلية التراث الجامعة

مجلة علمية محكمة

متعددة التخصصات نصف سنوية

العدد الثالث والثلاثون

عدد خاص بوقائع المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر (الدولي الثالث)

27 آذار 2022

ISSN 2074-5621

رئيس هيئة التحرير

أ. د. جعفر جابر جواد

نائب رئيس هيئة التحرير

أ. م. د. نذير عباس إبراهيم

مدير التحرير

أ. م. د. حيدر محمود سلمان

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق 719 لسنة 2011

مجلة كلية التراث الجامعة معترف بها من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بكتابها المرقم
(ب 3059/4) والمؤرخ في (2014/ 4/7)

إطار محاسبي مقترح لضبط المخاطر شديدة التعقيد والشمول عن طريق توظيف المشتقات المالية مخاطر جائحة (Covid-19) أنموذجاً

م.م. محمد سلمان داود
جامعة كربلاء

أ.د. طلال محمد علي الججاوي
كلية التراث الجامعة

المستخلص:

يحظى موضوع الجائحة الحالية (COVID-19) في الوقت الراهن بأهمية بالغة على المستويات كافة وهو موضوع ذو شمولية وعمق؛ لأنها عصفت بالاقتصاد العالمي فضلاً عن أنها ازاحت عدد من الشركات عن مواقع لطلالما احتلتها هذا التراجع نتيجة لممارسات غير سليمة وضعف ادارتها، لقد كانت الجائحة المحرك الأساس للسوق في التقلبات المالية ومن المتوقع انها ستؤثر في الإنتاج والمبيعات وبالنتيجة على الأرباح المتوقعة ومن ثم على مصداقية القوائم المالية وتعرض تلك الوحدات للإفلاس وسيكون عكس ما تم الإفصاح عنه في تلك القوائم لذا ينبغي اجراء بعض المعالجات المحاسبية وإدخال بعض الأدوات المالية المشتقة عليها ويعمل هذا البحث على ايجاد اطار محاسبي يستخدم بعض أنواع عقود المشتقات المناسبة في حل تلك المشاكل ويهدف الى تحليل المخاطر التي تواجه الشركات والتعرض للمداخل المحاسبية المختلفة والمعالجات المناسبة والبحث المعرفي لإجراء الإصلاحات بما يتوافق مع معايير الإبلاغ المالي الدولي وبالعلاج البحث مشكلة التأثيرات السلبية للازمات بشكل عام والجائحة بشكل خاص باستخدام أدوات مالية مشتقة في ظل ظروف عدم التأكد وتمكينها من ضبط المخاطر بشكل فعال وناجح وان تطبيق الاطار يساعد على إدارة المخاطر وتخفيض تبعاتها واتبع الباحثان في دراسة الحالة على عينة البحث (شركة بغداد للمشروبات الغازية) وتم التوصل الى ان تعزيز المركز المالي وتوظيف تلك المكاسب بأصول مالية متحوط لها يعزز من قدرتهما على الاستمرار ومعالجة المخاطر قبل حدوثها فضبط المخاطر باستخدام تلك الأدوات المشتقة الحديثة الذي يعد موضوعاً جوهرياً للشركات بناءً على عوائد هذه الأدوات كالتحكم بالتدفقات المالية المنتظمة وتحقيق أرباح رأسمالية وتقليل المخاطر.

الكلمات الافتتاحية: الإطار المحاسبي، المخاطر، المشتقات المالية.

The topic of the current pandemic (COVID-19) is currently of great importance at all levels, and it is a topic of comprehensiveness and depth; Because it has ravaged the global economy, as well as displaced a number of companies from positions that have always occupied this decline as a result of improper practices and poor management, the pandemic has been the main driver of the market in financial fluctuations and it is expected that it will affect production and sales and as a result on expected profits and then on the credibility of the financial statements Those units will be exposed to bankruptcy and it will be the opposite of what was disclosed in those lists, so some accounting treatments should be carried out and some derivative financial instruments should be introduced on them. For the various accounting approaches and appropriate treatments and knowledge research to carry out reforms in line with international financial reporting standards. The research addresses the problem of the negative effects of crises in general and the pandemic

in particular by using derivative financial instruments under conditions of uncertainty and enabling them to control risks effectively and successfully, and that the application of the framework helps to manage risks and reducing its consequences, the researchers followed the case study on the research sample (Baghdad Company). Ed for soft drinks) and it was concluded that strengthening the financial position and employing those gains with hedged financial assets enhances their ability to continue and address risks before they occur, so controlling risks using these modern derivative tools, which is a fundamental issue for companies based on the returns of these tools such as controlling regular financial flows and achieving profits capitalization and risk reduction.

Key words: accounting framework, risks, financial derivatives.

مقدمة:

إنّ ظهور جائحة (COVID – 19) وزيادة حجمها ومدتها وتأثيرها التي لم تنته لغاية كتابة هذا البحث والذي ينعكس بشكل مباشر على الصحة العامة ألزم الحكومات اجراء قيود على حركة الافراد والشركات نتج عن ذلك انقطاع حركة الافراد والبضائع في أغلب دول العالم وقد أدى ذلك الى تأثير سلبي وجوهري في القوائم المالية، ومن الاثار المحتملة على الشركة تعطل الزبائن وعائداتها وغياب وتسريح العاملين وزيادة مستويات المخزون وانخفاض قيمة الأصول التي تحتفظ بها والممتلكات والمعدات والأوراق المالية المتداولة وتقلبات السوق المالية وتدهورها ومشاكل الائتمان ومخاوف السيولة. إنّ استمرار هذه الظروف سيؤدي الى تراجع اقتصادي واسع وقد يكون له تأثير سلبي طويل الأجل على نتائج الاعمال وعلى استمرارها في مزاولة نشاطها يتضح لنا من تلك الأحداث ذات الطابع المالي والتي ظهرت نتيجة ظهور جائحة (COVID – 19) ستحتاج المنظمات المهنية المحاسبية والمحاسبين الوقوف عندها والعمل على إعادة تقييمها وتحليلها بشكل مستمر للتعرف على البيانات المالية، هل هي بحاجة الى التعديل أم لا؟ وهل هناك حاجة ماسة للافصاحات الإضافية أم لا؟ كل ذلك يعد بمثابة تحديات تواجه المنظمات المحاسبية والمحاسبين ليجاد الحلول المناسبة والناجعة سواء كانت على وفق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية المعمول بها في هذه المدة أم إيجاد معالجات محاسبية مستحدثة لم تكن قد تنبّهت لها من قبل، وسنتناول فقرات البحث من منهجيته والأبحاث السابقة والجانب النظري ومن ثم العملي المطبق على شركة بغداد للمشروبات الغازية.

أولاً: أبحاث سابقة:

اذ اكد الكندي في بحثه على التعرف على مميزات عقود الخيارات وإظهار الايجابيات والسلبيات لهذه العقود ومدى قدرتها على تخفيض المخاطر المتعلقة بالسوق وخاصة المؤشر العام للسوق (ISX60) ومن اهم ما توصل له الباحث هو وجود فرق كبير وشاسع بين العوائد الناتجة من استراتيجية شراء عقود الخيارات الأوروبية عند التحوط والعوائد الفعلية المتحققة من حركة أسعار المؤشر العام في سوق العراق المالي، إن العوائد الناتجة من استراتيجية بيع عقود الخيارات الأوروبية عند التحوط تكون أكبر من العوائد الفعلية المتحققة من حركة للمؤشر العام (الكندي، 2019).

اما فقد هدف في بحثه الى الحد من مخاطر التقلبات في معدلات العائد وأسعار الصرف السلع وان اهم ما توصل اليه البحث ان المشتقات المالية أنها بحكم طبيعة تلك الأدوات ترتبط بالتوقعات فهي كذلك تتضمن احتمالات الربح والخسارة، إذ أنها في حد ذاتها تتضمن مخاطر تؤدي في بعض الاوقات إلى خسائر هائلة وغير محتملة، مما يتسبب في خلق الأزمات، لذلك تتزايد النداءات بضرورة تنظيم هذه المنتجات، وتنميط عقودها لضمان استقرار أسواق المشتقات في العالم (منصور، 2016).

في حين Dewally & Shao هدف بحثه الى التعرف على كيفية تأثير استخدام المشتقات المالية على هيكل المعلومات للبنوك وأداء الأسهم في المستقبل، وأن ارتفاع مستوى استخدام سعر الفائدة والصرف الأجنبي مرتبط بزيادة في التزامن (R2) لتحركات أسعار الأسهم مع مؤشر السوق لعينة من الشركات القابضة للبنوك الكبيرة في الولايات المتحدة، وأن الزيادة في استخدام مشتقات أسعار الفائدة مرتبطة بشكل كبير وإيجابي بمخاطر انهيار أسعار الأسهم المستقبلية للبنوك، وتدعو إلى توخي الحذر فيما يتعلق بالابتكارات المالية لأن الابتكارات المالية لا تضيف فقط التعقيد ولكن يمكن أيضاً أن تتبناها الإدارة بحوافز قوية لإخفاء المعلومات، وبالنتيجة، فإن الابتكارات التي يُزعم أنها تقيد النظام المالي تميل إلى أن يكون لها عواقب غير مقصودة وتسهم في هشاشة النظام المالي (Dewally & Shao , 2013).



ثانياً : الإطار المنهجي للبحث:

1. أهمية البحث:

- أ. **الأهمية الفلسفية:** شغل موضوع محاسبة التحوط الأدوات المالية ومشتقاتها تفكير العديد من الجهات والمنظمات المهنية ومنظري المحاسبة وتزايد الاهتمام بذلك بشكل أكبر بعدما ألت جائحة (COVID19) بظلالها على العالم اجمع خصوصاً في الجوانب المالية والمحاسبية والاقتصادية مما دفع بشكل أكثر إلحاحاً إلى التفكير بوضع اطر نظرية معيارية مستنبطة من الواقع لمعالجة اثارها والتخفيف منها وتتجسد أهمية البحث الفلسفية في هذا المنحى.
- ب. **الأهمية العملية:** انعكست الاثار التي تركتها وتتركها جائحة (COVID-19) على النشاط الاقتصادي لكل القطاعات مما دفع المهنة المحاسبية إلى الاسهام في وضع معالجات فعلية عملية منها استخدام محاسبة التحوط والأدوات المالية ومشتقاتها تحاول هذه الإجراءات والمعالجات إلى الحد من الاثار السلبية التي نشأت من هذا الواقع وتتمحور أهمية هذا البحث في اطارها العملي بهذا الاتجاه.

2. هدف البحث:

- أ. تأطير فكري وفلسفي لموضوع محاسبة التحوط والأدوات المالية ومشتقاتها.
- ب. ترصين نظري واحاطة علمية بالمخاطر السوقية والنظامية.
- ج. عرض المداخل النظرية للمعايير الدولية للتقارير المالية فيما يتعلق بمحاسبة التحوط والأدوات المالية ومشتقاتها.
- د. التقييم النظري كإطار محاسبي لمعالجة الاثار الناجمة عن الجائحة كمخاطر شديدة التعقيد والشمول.
- هـ. دراسة وتحليل المخاطر شديدة التعقيد والشمول التي تتعرض لها الشركات وخصوصاً في ظل جائحة (COVID-19).
- و. تطبيق محاسبة التحوط للمخاطر شديدة التعقيد والشمول.
- ز. توزيع المشتقات المالية وانواعها من خلال محاسبة التحوط لكل عنصر من عناصر القوائم المالية.
- ح. إليه عمل المشتقات المالية في ضبط المخاطر المعقدة.
- ط. انعكاس المعالجات المحاسبية على القوائم المالية وبيان أثرها.

3. مشكلة البحث:

- أ. **مشكلة البحث في صورتها الفلسفية:** تميزت المحاسبة على مد العصور بخاصيتي التكيف والاستمرار ومنذ عام (1920) ولازال تصدى الفكر المحاسبي للعديد من القضايا النظرية التي واجهت المحاسبة في جانبها التطويري وفي الوقت الحاضر استجدت مشاكل شديدة التعقيد والشمول في صورة وباء عالمي عابر للحدود يتطلب وضع إطار نظري وأسس فكرية لمعالجته ضمن المجال المحاسبي.
- ب. **مشكلة البحث في صورتها العملية:** بما ان جائحة (COVID-19) قد أصبحت واقعاً مفروضاً على جميع القطاعات الاقتصادية وبما ان المحاسبة وسيلة فعالة لقياس النشاط الاقتصادي للشركات في كل الظروف فان على الاخيرة القيام بدورها الحيوي لمعالجة المشاكل المالية والاثار الكبيرة التي سببتها الجائحة للشركات التي تواجه هذه المشكلة الضخمة والمعقدة بإبعادها المختلفة، لذا تتمثل مشكلة البحث بـ: ما هو الإطار المحاسبي التطويري للمعالجات المحاسبية العملية باستخدام محاسبة التحوط والأدوات المالية ومشتقاتها للحد من المخاطر شديدة التعقيد والشمول التي نشأت من الواقع الحالي (COVID-19).

4. فرضيات البحث:

- أ. **الفرضيات الفلسفية العامة (البديهيات):** ان لخاصيتي التكيف والاستمرار التي عرفت بها المحاسبة وجب عليها في الوقت الحاضر الذي استجدت فيه المشاكل المحاسبية المعقدة إلى وضع أسس فكرية للمعالجات المحاسبية والأدوات المالية المشتقة المستخدمة للتحوط من المخاطر الناتجة من الوباء العالمي.
- ب. **الفرضيات العملية للبحث:**
- (أولاً). يساعد الإطار المحاسبي باستخدام المعالجات المحاسبية والمشتقات المالية على ضبط المخاطر الناتجة عن جائحة (COVID -19) وتخفيض تبعاتها على نتائج اعمال الشركة ومركزه المالي وقيمتها السوقية.
- (ثانياً). ينعكس تخفيض المخاطر التقلبات التي تحدث في عناصر القوائم المالية على تعزيز وزيادة الأرباح المحاسبية.



(ثالثاً). أن وضع إطار محاسبي عند الظروف العصبية — (COVID -19) يضبط المخاطر شديدة التعقيد ويعطي قدرة للشركات لتجاوز تلك المخاطر والاستمرار في نشاطها.

5. **أسلوب البحث:** اعتمد الباحثان المنهج الاستقرائي في الجانب النظري ودراسة الحالة ممزوجة بالمنهج الاستنتاجي في الجانب العملي عن طريق الآتي:

أ. **الجانب النظري:** أتبع الباحثان المنهج التحليلي عن طريق الاستعانة بالمصادر المتوفرة والمختلفة وتحليل ما فيها للتعرف على متغيرات البحث وما يرتبط بها من عوامل تمكن من بحث العلاقة فيما بينها وأثرها في تحقيق النتائج المرجوة.

ب. **الجانب العملي:** أتبع الباحثان منهج دراسة الحالة لغرض اثبات فرضية البحث وتحقيق النتائج عن طريق اعتماد أسلوب افتراضي في قياس عناصر القوائم المالية عن طريق توظيف المشتقات المالية والمعاملات المحاسبية لتقليل المخاطر المعقدة التي تواجه الشركات، ويكون ذلك بالإطار المحاسبي.

6. **وسائل جمع البيانات:** في جمع البيانات والمعلومات فقد اعتمد الباحثان لإنجاز البحث على جانبين رئيسيين هما:
أ. **الجانب النظري:** أعتمد الأدبيات والمراجع العربية والأجنبية من أطاريح ورسائل ودوريات وبحوث وكتب فضلاً عما منشور في شبكات الانترنت من مستجدات تخص الموضوع.

ب. **الجانب العملي:** من الناحية التطبيقية فقد اعتمد في أثبات الافتراضات الخاصة بالبحث على الآتي:
(أولاً). التقارير المالية لعينة البحث التي تعد مصدراً للبيانات لاحتوائها على معلومات واقعية تثبت فرضية البحث.
(ثانياً). استخدم أنواع المشتقات لعناصر القوائم المالية على وفق ما يناسبها

7. **حدود البحث:**
أ. **الحدود المكانية:** عينة قصدية تضمنت شركة من قطاع الصناعة (شركة بغداد للمشروبات الغازية) المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بسبب توافر البيانات في التقارير السنوية للشركات ولأهمية الموضوع لتطبيقه في القطاعات الصناعية.

ب. **الحدود الزمانية:** جرت مدة البحث الكشوفات والقوائم المالية لعينة البحث لعام (2019).
ثالثاً: **الجانب النظري:** المخاطر شديدة التعقيد وكيفية إدارتها والتحوط منها بتوظيف المشتقات المالية :

في الوقت الحاضر نحتاج الى مزيد من التوجه نحو فهم المخاطر ففي حال حدوث تغيير مرتبط بالأحداث المستقبلية، ينبغي الحاجة الى تطوير مستمر للوصول الى مستوى متقدم لإدارة المخاطر والذي يعد خارطة طريق، فعندما نتذكر قصة يوسف (ع) مع ملك مصر، إذ رأى في منامه رؤيا أن هناك سبع بقرات سمان يأكلهن سبع عجاف وسبع سنبلات خضر وآخر يابسات، فعبر يوسف (ع) هذه الرؤيا كما ورد في القرآن الكريم وأعلم الملك أن هناك ثمة خطر مُحقق قريباً بالبلاد وأعد خطة لمواجهة وإدارة هذا الخطر، في هذه القصة نتعلم أن المخاطر موجودة في حياتنا بشكل أو بآخر وليست مرتبطة فقط بالمشروعات؛ لذلك وجب معرفة مفهوم المخاطر وكيفية إدارتها بتحديداتها وتحليلها وتقييمها وإعداد خطة للتغلب عليها أو الاستفادة منها، بأفضل وسيلة وأقل كلفة وكل هذه المفاهيم تُطلق عليها اسم (إدارة المخاطر) وسنتناول مفهوم المخاطر وكيفية تحديد وترتيب وتقييم المخاطر والية التعامل مع المخاطر.

1. **تعريف المُخاطرة:** يُعرّف قاموس Webster المُخاطرة "Risk" على أنها التعرض للخسارة، وقد عرفت المخاطرة على وفق كل شخص وكل علم بطريقة مُختلفة عن الآخر فمنهم من عرفها بأبسط تعريف عملي على أنها حدث مُستقبلي، قد يحدث وقد لا يحدث، وفي حالة حدوث هذا الحدث، سيكون له تأثير إما أنه سيكون تأثيراً إيجابياً أو سلبياً- <https://blog.mostaql.com/risk>

ويتضح بشكل جلي أن المخاطرة ليست مُشكلة إذ أن المُشكلة حدث سيء بالفعل، بينما المُخاطرة هي حدث في المستقبل لم يحدث بعد ولكن في حالة حدوثه فمن المُحتمل أن تتحول إما إلى مُشكلة (التأثير السلبى للحدث) أو إلى فرصة (التأثير الإيجابي للحدث).

وعرفت المخاطرة أيضاً على أنها مفهوم شخصي يحتاج النظر إليه وقياسه على أساس فردي عن طريق ما هي المخاطر التي يواجهها أي شخص أو شركة وما هي درجة تحملهم لتلك المخاطر ومن خلال ذلك سنتعرف عليها وعلى منهجها على أن تكون علاقتها بنشاط الشركات كتحديد الأعمال المالية ستكون المخاطر في تلك الاعمال الخسارة المحتملة للأموال أو الاستثمارات، لذا فإن نهج جميع المخاطر يتضمن إمكانية إلحاق ضرر أو خسارة بالأشخاص والممتلكات والسمة أو الأصول الناجمة عن حدث ما (Sennewald & Baillie, 2020:183)



2. **مفهوم المخاطرة وعدم التأكد:** يميز الحسني والدوري بين مفهوم المخاطرة وعدم التأكد إذ يعتمد المفهوم على درجة البيانات والمعلومات التاريخية المتوفرة، إذ يمكن قياس المخاطرة عن طريق الحصول على معلومات عن عوائد الاستثمارات للسنوات الماضية، أما حالة عدم التأكد فأنها تنشأ عند عدم توافر هذه المعلومات عن الاستثمارات وبالنتيجة للجوء إلى وضع تقديرات تخمينية حول العائد (الحسني والدوري، 2008: 166)
- ويرى الشمري أن **المخاطرة** بالمفهوم المالي تشير إلى تقلب العوائد وعدم استقرارها أو التقلب في القيمة السوقية للشركة أي عدم التأكد بشأن التدفقات النقدية المستقبلية إذ إن الشركة تفضل التدفقات النقدية المؤكدة على التدفقات النقدية غير المؤكدة (الشمري، 2008: 183-184).
3. **التصنيف العام للمخاطر:** على وفق هذا التصنيف فإن المخاطر تقسم إلى: (الربيعي وآخرون، 2011: 428)
- (Hull, 2018: 349)
- أ. **المخاطر النظامية:** وهي مجموعة من المخاطر التي تؤثر في عدد كبير من الأصول كل واحد منها بدرجة أكثر أو أقل، كالتضخم وسعر الفائدة والمخاطر السياسية، ويطلق عليها أيضاً مخاطر السوق وهي مخاطر لا يمكن تجنبها حتى بزيادة مقدار التنويع، وتنشأ من حقيقة أن هناك مخاطر تؤثر في الشركة، والتي تهدد كل الشركات، كالأسهم تميل إلى التحرك معاً أو باتجاه واحد، وهذا ما يجعل الشركات تتعرض لمخاطر السوق بغض النظر عن عدد الأسهم التي لديها، وسيجري التركيز على هذه المخاطر كونها أكثر تعقيداً، المخاطر النظامية هي الخطر المتمثل في أن يؤدي تقصير شركة مالية واحدة إلى خلق "تأثير مضاعف" يؤدي إلى حالات تخلف عن السداد من قبل الشركات المالية الأخرى ويهدد استقرار النظام المالي، هناك أعداد هائلة من المعاملات غير المباشرة بين الشركات، إذا فشلت شركة "أ"، فقد تتكدس شركة "ب" خسارة كبيرة في المعاملات التي أجرتها مع الشركة "أ"، ويؤدي هذا بدوره إلى فشل الشركة "ب"، قد تتعرض شركة "ج" الذي لديها العديد من المعاملات المعلقة مع كل من الشركات "أ" و "ب" لخسارة كبيرة وتواجه صعوبات مالية شديدة لقد نجا النظام المالي من التخلف عن السداد كـ Drexel في 1990، و Barings في 1995، و Lehman Brothers في 2008 بشكل جيد للغاية، لكن المنظمين لا يزالون قلقين، خلال اضطراب السوق في عامي 2007 و 2008، جرى إنقاذ العديد من الشركات المالية الكبيرة، بدلاً من السماح لها بالفشل، لأن الحكومات كانت قلقة بشأن المخاطر النظامية.
- ب. **المخاطر غير النظامية:** وهي المخاطر التي تؤثر في أصل معين أو مجموعة صغيرة من الأصول، وهي مخاطر يمكن إزالتها عن طريق التنويع وتنشأ من مخاطر متعددة تحيط بالشركة الفردية وتكون خاصة بها.
4. **السبل الحديثة لإدارة المخاطر:** أدى التغير المستمر في البيئة الاقتصادية والمالية والاستثمارية إلى البحث عن أدوات ومنتجات مالية جديدة، وبسبب التغير المستمر في الأسعار والتضخم وسعر الفائدة وسعر الصرف تم البحث عن أدوات مالية أكثر حداثة لإدارة مخاطر تقلبات الأسعار، ومن الأدوات المالية التي تستخدم لتقليل المخاطر هي التوريق والمشتقات، فالمشتقات المالية هي أدوات مالية تتيح أفضل الظروف للتحوط ضد المخاطر المتنوعة مقارنة بالسبل النمطية التي من المستحيل استخدامها في تغطية المخاطر النظامية، وتسهم المشتقات المالية في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للشركات في قدرتها على إدارة التقلبات الحاصلة في أسعار الأوراق المالية وأسعار الفائدة وأسعار الصرف وكلا وفق قدرتها على إدارة المخاطر، وعلى هذا الأساس يعد التحوط باستخدام عقود المشتقات من السبل الحديثة لإدارة المخاطر (الكندي، 2019: 80).
5. **مفهوم التحوط وأنواعه وعلاقته بالمخاطر شديدة التعقيد:** تشكل بعض المخاطر معضلة فكرية وتكون محور الاهتمام للباحثين وتحدياً يسعون لمواجهته فهذه المخاطر تحتاج إلى سبل كفيلة لتخفيضها، ما دفع الباحثان في هذا الشأن إلى أحداث تغيير مالي تحوطي ثوري لأي نوع من أنواع المخاطر وللتعرف على التحوط كمفهوم وأهمية نبدأ بالآتي:
- أ. **التحوط: المفهوم والأهمية:** يعد التحوط من الاستراتيجيات الرئيسية في إدارة المخاطر السوقية أو النظامية، بسبب تقلبات أسعار الصرف (Bartram & Dufy, 2001: 37) وعرف التحوط على أنه توفير الحماية من الخسائر المحتملة (العلي، 2002: 99) ومن جانب الأسواق المالية يركز التحوط على النشاط المتخذ للحد من المخاطر النظامية أو تخفيضها والتخلص من الخسائر التي تحدث نتيجة التقلبات في الأسعار (Van Horne, 2004: 756)، والتحوط يعد انجاز مهم في الأسواق المالية



خلال السنوات الحالية لإسهامه في نمو سوق المشتقات* (Bodie et al,2002:45-55) وهذا النمو في السوق أدى إلى إيجاد الأدوات المالية المبتكرة والتي ساعدت بشكل كبير في تزويد المستثمرين والشركات بأدوات لإدارة التقلبات السعرية غير المواتية إذ تمكنوا بتحويلها أو نقلها إلى أطراف أخرى مستعدة لتحملها فهي سوق فاعلة في إعادة تخصيص المخاطرة بين المتعاملين (Chance,1998:16) كما أن أغلب الشركات نتيجة تعرضها للمخاطر السوقية تقوم بالتحوط لتقليل تعرضها للتقلبات في الأسعار، فالتخطيط المالي يقلل التعرض المحتمل لمخاطر العسر المالي الناتج عن العجز النقدي، كما أن (التحوط) يتيح للشركات ممارسة عملها بأمان أكبر وهذا يساعد على تقليل تعرضها للتقلبات المفاجئة بالأسعار (Brealey et al,2001:683) ومما سبق نخرج بالقول أن التحوط انجاز يسهم في نمو سوق المشتقات ومن ثم إيجاد أدوات مبتكرة لإدارة التقلبات السعرية فهو بحق استراتيجية مهمة ورئيسية لا يمكن الاستغناء عنها في إدارة المخاطر

ب. **أدوات التحوط:** للتعرف على أداة التحوط فهي مشتق أو أصل أو التزام يغطي المخاطر الخاصة بقياس القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لأداة أخرى حالية أو عملية مستقبلية وعلى وفق المعيارين (FAS 133)(IAS 39) يمكن أن تحدد الأصول أو الالتزامات المالية غير المشتقة على أنها أدوات تحوط لغرض محاسبة التحوط (حماد، 2005: 275).

6. **المحاسبة عن الأنواع الثلاثة للتحوط:** توضح الحالات في أدناه كيفية المحاسبة عن الأنواع الثلاثة للتحوط على وفق المعيار (IAS 39): (حماد، 2005: 276)

أ. يجري الاعتراف بأداة التحوط المشتقة في الميزانية وتقاس بالقيمة العادلة في أي حالة من الحالات الثلاث.

ب. بخصوص التحوط بالقيمة العادلة، يتم الاعتراف بالمكاسب / الخسائر على المشتق (أعادة قياس أداة التحوط بالقيمة العادلة)، ويعترف بها مباشرة في قائمة الدخل وبالمقابل يتم تسوية أي مكاسب / خسائر مرتبطة بالبند الذي جرى تغطية مخاطر مقابل القيمة الدفترية للبند (الأصل أو الالتزام) بما يقابل التغيرات في القيمة المرتبطة بالمخاطر التي جرت تغطيتها وتوضع في قائمة الدخل أيضاً، أي أن المكاسب/ الخسائر الناشئة عن البند المحوط ينبغي أن يعدل بها هذا البند والاعتراف بها بقائمة الدخل.

ج. بخصوص تحوط التدفق النقدي وتحوط صافي الاستثمار في وحدة أجنبية، فإن المكاسب أو الخسائر الناشئة عن المشتق المحدد على أنه تحوط فعال، يعترف بها في حقوق المساهمين، ويدرج الجزء غير الفعال أن وجد بقائمة الدخل، ويمكن تلخيص أنواع التحوط على وفق المعايير والاعتراف والقياس لكل نوع من أنواع التحوط وفق الجدول الآتي:

| جدول (1-1) أنواع التحوط | | |
|-------------------------|--|--|
| أنواع التحوط | المعايير الأساسية | الاعتراف والقياس |
| تحوط القيمة العادلة | تحوط تعرض الأداة المشتقة للتغيرات في القيمة العادلة لأصل أو التزام أو التزام الشركة غير المعترف به. | ينبغي الاعتراف حالياً بأرباح أو خسارة أداة التحوط، وكذلك الخسارة / المكاسب ذات الصلة من البند المغطى، في الأرباح |
| تحوط التدفق النقدي | التحوط من تعرض الأداة المشتقة للتغيرات في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة لأصل أو التزام معترف به، أو لمعاملة متوقعة، والتي يمكن أن تعزى إلى مخاطر معينة. | يجري تأجيل الربح / الخسارة من الجزء الفعال من التحوط (كالقيمة الجوهرية) والإبلاغ عنها كأحد مكونات الدخل الشامل الآخر، أي مكسب / خسارة على الأداة المشتقة لا يجري تعويضها بخسائر / أرباح التدفقات النقدية من المعاملة المتحوطة المتوقعة (أي غير فعالة، بما في ذلك القيمة الزمنية للخيار) يجري الاعتراف بها حالياً في الأرباح. |

* المشتقات هي أدوات مالية تعتمد قيمها على أصول أخرى، كالسلع وأسعار الأسهم والسندات أو قيم المؤشرات السوقية، لذلك تسمى بالأصول المشتقة Derivative Assets أو الحقوق الطارئة Contingent Claims (Bodie,et.al,2002:45-55) سيجري التعرف عليها أكثر في الفصل القادم الخاص بالمشتقات.



| | | |
|---|--|--|
| تحوط العملة الأجنبية | تحوط من مخاطر العملات الأجنبية: التزام حازم غير معترف به الأوراق المالية المتاحة للبيع. المعاملات المتوقعة. | يختلف الاعتراف والقياس على وفق نوع التحوط: هذا هو تحوط القيمة العادلة بعملة أجنبية هذا هو تحوط التدفقات النقدية بالعملات الأجنبية يجري الإبلاغ عن المكسب / الخسارة من الجزء الفعال من مشتقات التحوط من صافي استثمار في شركة أجنبية نشطة كجزء من عنصر تعديل التحويل للدخل الشامل الآخر. صافي استثمار في عملية أجنبية. |
| من إعداد الباحثان بالاعتماد على: Source: Theodore E. Christensen , David M. Cottrell & Cassy JH Budd,2016, Advanced Financial Accounting, Eleventh Edition, Published by McGraw-Hill Education. | | |

الإجراءات الآتية مطلوبة في تاريخ كل قائمة مركز مالي: (Hoyle et al, 2011:386)

- يعدل الأصل أو الالتزام المغطى بالقيمة العادلة على أساس التغيرات في سعر الصرف الفوري ويتم الاعتراف بأرباح أو خسائر صرف العملات الأجنبية في صافي الدخل.
- تعدل أداة التحوط المشتقة إلى القيمة العادلة (مما ينتج عنه أصل أو التزام مدرج في الميزانية العمومية) مع الاعتراف بالمقابل كتغيير في الدخل الشامل الآخر.
- تحويل مبلغ يساوي مكاسب أو خسائر صرف العملات الأجنبية على الأصل أو الالتزام المغطى إلى صافي الدخل ويتمثل الأثر الصافي في تعويض أي مكسب أو خسارة على الأصل أو الالتزام المغطى.
- حذف مبلغ إضافي من الدخل الشامل الآخر ويعترف به في صافي الدخل ليعكس (أ) إطفاء الفترة الحالية للخصم الأصلي أو العلاوة على العقد الأجل (إذا كان العقد الأجل هو أداة التحوط) أو (ب) التغيير في القيمة الزمنية للخيار (إذا كان الخيار هو أداة التحوط).

رابعاً: مفهوم المشتقات المالية في إطار أدوات النظام المالي:

هي عقود واتفاقيات تستمد قيمتها من أصول حقيقية كالسلع أو المعادن الثمينة كالذهب أو أصول مالية كالأسهم والسندات أو مؤشرات الاسواق المالية أو مؤشرات التدفقات النقدية كأسعار الفائدة أو أسعار الصرف لذلك هي عقود فرعية تنشأ أو تُشتق من عقود أساسية وأدوات مالية تتعلق بفقرات خارج المركز المالي (رضوان، 2005: 58-59) أو هي أدوات استثمارية مشتقة من تلك الأصول، تتحدد قيمتها بقيمة واحد أو أكثر من الأصول أو الأدوات أو المؤشرات الأساسية المرتبطة بها لينشأ عن تلك العقود الفرعية أدوات استثمارية مشتقة وذلك في نطاق ما اصطلح عليه بالهندسة المالية (Wrightasman & Robinson, 1988:56) وعرف المشتق المالي هو عقد بين طرفين أو أكثر تستمد قيمته من قيمة السعر الأساسي، تعتمد قيمة السعر أو السعر الأساسي على بعض متغيرات السوق الأساسية كسعر الفائدة أو سعر السلعة أو سعر الصرف الأجنبي، على وفق ذلك، تتوافق المشتقات بشكل واسع مع سعر الفائدة والسلع ومخاطر الصرف الأجنبي (48 : 2019 Campbell et al).

خامساً: استخدامات المشتقات المالية:

تستخدم المشتقات المالية للأهداف الآتية: (2: Macdonald, 2006).

1. إدارة المخاطر: تعمل المشتقات المالية على تخفيف حدة المخاطر التي يتعرض لها المتعاقدون كالمزارع عندما يبيع الحبوب قبل النضج فيدخل بعقد مشتق للحصول على قيمة مستقبلية تضمن له الحماية من مخاطر الانخفاض في سعرها.
2. المضاربة: تعد هذه الأدوات وسيلة للمراهنة ومصممة لتتلاءم مع مختلف الأصول.
3. تخفيض تكاليف المعاملات: في رغبة مدير أحد الصناديق الاستثمارية بيع أسهم وشراء سندات سيجري الالتزام بدفع رسوم إلى السماسرة فضلاً عن دفع التكاليف التجارية ولكن في حالة استخدام المشتقات فإنه سيحقق نفس الأهداف لكن بتكاليف أقل.
4. المراجعة: وتستخدم في الالتفاف على القيود التنظيمية للضرائب وقواعد المحاسبة وتعتمد بشكل رئيس على فروقات الأسعار بين الأسواق عالمياً.

**سادساً: فوائد المشتقات المالية:**

أصبحت أدوات لا غنى عنها في كلا النظامين المالي والاقتصادي، ويرجع ذلك في أهميتها في جانبيين التحوط والاستثمار: (Global Derivatives markets, study for deutsche Group, 2007, 6-8)

1. **التحوط:** تخفيف حدة المخاطر التي يتعرض لها المتعاملون في الأسواق أو إلزاتها عن طريق القضاء على مخاطر عدم التأكد لديهم، فعن طريق التنبؤ بأسعار الأصول المستقبلية يكون بإمكان المتعاملين التخطيط لتدفقاتهم النقدية الخارجة أو الداخلة بشكل أفضل.

2. **الاستثمار:** عند الاستثمار المباشر يتوجب التسليم والاستلام خلال مدة زمنية قصيرة ويتطلب رأس مال كبير لاكتمال الصفقة، أما عند استخدام المشتقات المالية في الاستثمار قد لا تصل إلى مرحلة الاستلام والتسليم كما تحتاج إلى رأس مال ضئيل نسبياً إذا ما قورن بحجم العقد المتفق عليه، وتسمح المشتقات المالية بالاستثمار على أصول ومخاطر لا يمكن شراؤها مباشرة، كالمشتقات الائتمانية.

سابعاً: أهمية المشتقات المالية في ضبط المخاطر:

يعد ضبط أو تجنب المخاطر هو من الأغراض المهمة التي أدت إلى استخدام المشتقات، إذ هذه الأدوات أحسن استخداماتها، فإنها تساعد الشركات في إدارة مخاطرها المالية بشكل يساهم بفاعلية في ضبط مخاطر أي تغييرات مستقبلية، إن المشتقات لا تلغي المخاطر في السوق بل إنها تعيد توزيعها فقط إذ تستخدم لتجزئة المخاطر وتقسيمها على من يرغب في تحملها، الذي يفترض أن لديه أدوات القياس والتنبؤ الملائمة وهذا يؤدي إلى التحكم في كلفة المخاطر وتوزيعها (المالي، 2015: 13-14) في السنوات الماضية، تطور التمويل الحديث إلى مجال معقد من الناحية الرياضية، توجد مخاطر معقدة للغاية في الأسواق المالية والتي تحتاج إلى طرق متقدمة جداً لقياسها أو نمذجها، المشتقات المالية التي اخترعها المشاركون في السوق للتداول في هذه المخاطر عادة ما تكون أكثر تعقيداً من المخاطر نفسها، وفي بعض الأحيان تولد مخاطر جديدة، قياس وإدارة جميع هذه المخاطر هو مفتاح النجاح المستمر للشركات، المشتقات هي في نفس الوقت السبب الرئيس والأكثر فاعلية لإدارة المخاطر، إن تقييم المشتقات والأدوات المالية المعقدة هو شرط أساسي ولا غنى عنه لجميع إدارة المخاطر (Peter, 1999:1) يسمح العدد المتزايد من المشتقات المالية للشركات بإدارة مواردها المالية ومخاطرها بطريقة مرنة ومصممة على وفق متطلباتها المالية، ولها أهمية متزايدة في مجالات أخرى، يمكن أن تساهم في إدارة التمويل والمخاطر بشكل فعال لتحقيق أرباح واستقرار الشركة، ولها القدرة على إصلاح شروط المعاملات المستقبلية أو إلغائها، أن هذه العقود لها العديد من التطبيقات الجذابة كخيار اقتراض الأموال بعد عام من الآن بسعر فائدة ثابت اليوم ومع ذلك، أدى تعقيد الأدوات المالية والأسواق اليوم والوتيرة المتسارعة للتقدم التكنولوجي إلى زيادة كبيرة في المخاطر ويمكن أن يؤدي الاستخدام غير الصحيح للأدوات المالية إلى خسائر يمكن أن تعوض بمكاسب سنوات العمل كإنتاج وبيع السيارات، أما لتقلب الأسواق والتعقيد للأدوات المالية، فإن الفهم السليم للأدوات المتداولة والإدارة الفعالة لمخاطر السوق هي المتطلبات الأساسية للنجاح الاقتصادي الدائم للشركة، وبالنتيجة فهي تقف في بداية ونهاية إدارة المخاطر (158:1999, Peter).

ثامناً: علاقة جائحة (COVID-19) بالأزمة المالية: شهد عام 2019 أزمة جائحة (COVID-19) والتي استوجبت خططاً للتصدي لها، فالعالم بأسره باشر بجمع المعلومات للتوصل إلى تقييم خطر هذه الجائحة عن طريق تشكيل خلية الأزمة في محاولة للتنبؤ وتقديم حلول لما يؤديه الحدث فالأنظمة القديمة باتت مستهلكة والحاجة ملحة لبدائل ملائمة صحيحة ممكن الاستفادة منها في المستقبل، فتفشى جائحة (COVID-19) العالمي كان محركاً أساسياً للسوق في التقلبات المالية، بسبب هذا الوباء، من المحتمل أن تتلقى إدارة مطابقة الأصول والالتزامات تركيزاً متجدداً من الشركات وأنها عادة ما تدبر التقلبات المالية عن طريق معاملات التحوط (Chena et al, 2020:1).

تاسعاً: أثر جائحة (COVID-19) على الاقتصاد العراقي:

يرى الباحثان أن ميزانية العراق تأثرت بشكل كبير بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية وخاصة أن اعتماد العراق بشكل رئيس في اقتصاده على موارد النفط وبالنتيجة سلقى بظلاله على المشروعات الاقتصادية والاستثمارية والزراعية، فضلاً عن إغلاق المنافذ الحدودية وإيقاف عمليات التبادل التجاري بين العراق ودول العالم، كما أثر بشكل كبير على السياحة في العراق والتي كانت تدر مبالغ كبيرة إلى العراق، وبالنتيجة سيكون الاقتصاد العراقي بخطر كبير.



عاشراً: اثر جائحة (COVID-19) على القوائم المالية:

من المتوقع أن تؤثر الجائحة على حجم الإنتاج والمبيعات والنتيجة يؤثر في الأرباح المتوقعة والمعلن عنها في التقارير المالية للشركات وهذا سيؤثر في مصداقية هذه القوائم المالية ويتوقع تعرض بعض الشركات للإفلاس وبالنتيجة سيكون عكس ما جرى الإفصاح عنه في القوائم المالية من حيث حجم الأصول وقوة المركز المالي في نهاية عام (2019) وبالنتيجة ينبغي القيام بإجراءات عدة للإفصاح عن الآثار والتغييرات على القوائم المالية أو تعديلها وعلى وفق ما جاء به معيار المحاسبة الدولي (IASB 10) الأحداث اللاحقة للمركز المالي، يهدف هذا المعيار إلى وصف متى ينبغي على الشركة تعديل البيانات المالية للأحداث بعد فترة إعداد التقرير والإفصاحات التي ينبغي عليها إعطاؤها عن تاريخ مصادقة البيانات المالية وعن الأحداث بعد مدة إعداد التقرير، يتطلب المعيار ألا تقوم بإعداد بياناتها المالية على فرض الاستمرارية إذا أشارت الأحداث بعد مدة إعداد التقرير إلى أن فرض الاستمرارية غير ملائم والأحداث بعد مدة إعداد التقرير هي تلك الأحداث المرغوبة وغير المرغوبة التي قد تقع بين نهاية مدة إعداد التقرير وتاريخ المصادقة على إصدار البيانات المالية، يمكن تحديد نوعين من هذه الأحداث النوع الأول تلك التي تعطي دليلاً على الظروف المتوافرة في نهاية المدة المشمولة بالتقرير والتي تجري تعديل الأحداث بعد المدة المشمولة بالتقرير والنوع الثاني تلك التي تدل على الظروف التي نشأت بعد مدة إعداد التقرير، الأحداث غير المعدلة بعد مدة إعداد التقرير (IFRS,2016: 871-880).

أحدى عشر: الآثار المحتملة من تفشي جائحة (COVID-19) على مبادئ الاعتراف والقياس والإفصاح المحاسبي:

أن استمرار الآثار العالمية لتفشي جائحة (COVID-19) والتطور المتسارع بتأثر الأسواق المالية العالمية، انعكست آثار محاسبية عدة على الشركات والمتمثلة في توقف الإنتاج وقلة العمالة وعدم الاستقرار الذي لازم سلسلة التوريد وضعف التمويل مع التقلبات في قيمة الأدوات المالية وانخفاض المبيعات والأرباح وكان لا بد على الشركات أن تنتظر باهتمام لآثار تلك الجائحة واحتمالية التعرض للمخاطر المحتملة ذات العلاقة بجميع الآثار المادية لهذه الجائحة والإفصاح عنها بالتقارير المالية وقد تناولت العديد من الدراسات والتقارير الأولية أهم ملامح التأثيرات المحتملة للاعتراف والقياس والإفصاح المحاسبي من جوانب عدة فبحث Deloitte حصرت جوانب عدة منها: (2-3: Deloitte,2019).

- أ. انخفاض قيمة الأصول غير المالية (من ضمنها الشهرة).
- ب. تقييم المخزون.
- ج. المخصص الخاص بخسائر الائتمان المتوقعة.
- د. قياس القيمة العادلة.
- هـ. أحكام العقود المتعثرة.
- و. عدم الوفاء بالالتزامات وخطط لإعادة هيكلة الديون.
- ز. إدارة مخاطر السيولة.
- ح. الأحداث اللاحقة بعد نهاية المدة المشمولة بالتقرير.
- ط. علاقات التحوط.

ويشير الباحثان إلى أن أهم الجوانب الأكثر شدة تتمثل في تأثير مخصص خسائر الائتمان المتوقعة على قدرة المقرضين سواء كانوا أفراد أو شركات على الوفاء بالتزاماتهم على وفق العلاقات التعاقدية حسب درجة تأثر القطاعات الاقتصادية والجغرافية بتفشي جائحة (COVID-19) وزيادة احتمالية عدم السداد لديهم وقد تزداد خسائر الائتمان مع انخفاض قيم الضمانات نسبة إلى انخفاض أسعار الأصول، كذلك يمثل القياس بالقيمة العادلة واحد من المبادئ المتأثرة بهذه الجائحة، إذ ينبغي تحديد القيمة العادلة للأصل أو الالتزام في تاريخ التقرير على وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية المعمول بها، فعند استناد القيمة العادلة إلى سعر سوق يمكن ملاحظته وينبغي استخدام السعر المعروف في تاريخ التقرير القيمة العادلة للأصل تعكس معاملة افتراضية في تاريخ التقرير وبالنتيجة فإن التغييرات في أسعار السوق بعد تاريخ التقارير لا تنعكس عند تقييم الأصول ويلاحظ الباحثان أن التقلبات المتسارعة بالأسعار في الأسواق المختلفة لانتشار جائحة (COVID-19) ربما تؤثر في قياس القيمة العادلة إما بصورة مباشرة (إذا جرى تحديد القيمة العادلة بناءً على أسعار السوق النشط)، أو بشكل غير مباشر إذا كانت التقنيات المستخدمة في التقييم تعتمد على بيانات ومعلومات مشتقة من الأسواق المتقلبة وقد تزداد أيضاً مخاطر ائتمان الطرف



المقابل وانتشار الائتمان المستخدم لتحديد القيمة العادلة، إلا أن تأثير الإجراءات التي تقوم بها الحكومات لتنشيط الاقتصاد قد يقلل من أسعار الفائدة الحالية من المخاطر، ويؤثر كذلك التغيير في قياس القيمة العادلة على الإفصاح من حيث الشكل، الذي يتطلبه معيار المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي (13) قياس القيمة العادلة والذي يطلب من الشركات الإفصاح عن التقنيات المستخدمة في التقييم والبيانات المستخدمة في قياس القيمة العادلة، فضلاً عن حساسية التقييم للتغيرات في الافتراضات وقد يؤثر أيضاً على تحليل الحساسية المطلوبة لقياسات القيمة العادلة المتكررة المصنفة بالمستوى الثالث للسلسلة الهرمي للقيمة العادلة (الأسعار التي لا يمكن ملاحظتها) وربما يزيد ذلك من عدد الأدوات المصنفة كمستوى ثالث (PWC, 2020) ومن ضمن التأثيرات المحاسبية حدوث انخفاضات محتملة بقيمة الأصول غير المالية ويرتبط ذلك بمعيار المحاسبة الدولي (IASB 36) على وفق هذا المعيار يتطلب اختبار الشهرة والأصول غير الملموسة والملموسة كحد أدنى كل عام والأصول غير المالية الأخرى وعند وجود مؤشر واضح على أن هذه الأصول قد انخفضت قيمتها ينبغي إيقاف العمليات مؤقتاً ومن المتوقع الآثار المحتملة من نقشي هذه الجائحة نتيجة لتأثر الأنشطة الاقتصادية وانخفاض عائدات المبيعات سيحدث انخفاض في قيمة الأصول.

اثنا عشر: أنواع المشتقات المالية:

تشتمل أنواع المشتقات المالية على عقود الخيارات والعقود المستقبلية والعقود الآجلة وعقود المبادلة أو مزيج من اثنين من هذه العقود وهو ما يسمى بمشتقات المشتقات كعقود المبادلات الخيارية وقد يكون موضوع هذه العقود منتجات وسلع حقيقية أو مؤشرات معينة كسعر الصرف أو سعر الفائدة أو أوراق مالية كأسهم وسندات أو عملات أجنبية أو حتى تدفق نقدي ما (الربيعي وآخرون، 2011: 15-20)

1. **عقود المستقبلية:** عقود قانونية يجري إبرامها في أسواق منتظمة، تمثل تعهداً بالتسليم المستقبلي إلى المشتري أو بالاستلام من البائع، لكمية ونوعية (الأصل) تم الاتفاق عليها في وقت محدد، كالسندات والأسهم والذهب والنفط والعملات ومن خصائص هذه العقود أن يجري الشراء بسعر محدد ومتفق عليه مسبقاً في تاريخ التعاقد على أن يجري التسليم في تاريخ لاحق ومحدد لتجنب مخاطر تقلب الأسعار (الراوي، 2008: 289).
2. **العقود الآجلة :** هي عقود غير موحدة بين طرفين لشراء أو بيع أصل في وقت مستقبلي محدد بسعر متفق عليه اليوم، كاستخدام صناديق التقاعد، عقود صرف العملات الأجنبية الآجلة لتقليل مخاطر العملات الأجنبية عندما تكون مراكز العملات الأجنبية مطلوبة في تواريخ مستقبلية معروفة، ولأن العقود مصممة حسب الطلب، فيمكن أن تكون للمبالغ والتواريخ غير المعيارية، كتسليم مبلغ بعملة اليورو مقابل دفع مبلغ بعملة الدولار في وقت لاحق (NAPF, 2013: 4-5)
3. **عقود الخيارات:** هي عقود مالية تمنح صاحبها الحق وليس الالتزام في شراء أو بيع أصل معين عن طريق أوراق مالية تجارية معينة بسعر معين وخلال مدة مثبتة في أصل العقد، يتفق فيها طرفين أساسيين في عقد الخيار، مشتري الخيار ومحرر حق الخيار ويمكن تقسيم الخيارات إلى خيار الشراء وخيار البيع، أن فلسفة هذا النوع من العقود هو محاولة كل طرف الاستفادة من توقعاته على حساب الطرف الآخر عن طريق تمكينهم من الانتقال بتصوراتهم وتوقعاتهم إلى التطبيق العملي عن طريق أسلوب مقابلة حق تنفيذ عملية شراء أو بيع يقوم بها طرف معين بالالتزام بتعهد به طرف آخر وإيجاد قيمة سعرية مقبولة مقابل هذا الالتزام بالتنفيذ الفعلي لحق الشراء أو حق البيع فيكون حق (خيار) يقابله التزام، التزام بتنفيذ يقابله ثمن، وأصبحت حقوق الخيار من الأهمية بمكان للمتعاملين في أسواق المال وأسواق العملات بسبب توفر نظريات حسابية معقدة لاحتساب سعر حقوق الخيار، وأصبح من الممكن المتاجرة بتقلبات الأسعار نفسها والمتاجرة بمؤشرات أسواق المال، وبذلك تداخلت مفاهيم المتاجرة والمقامرة عن طريق توقعات الأسعار وتقدير الخطر والفرصة، ويوجد نوعين من الخيارات، الأمريكي الذي يعطي الحق لصاحب الخيار في تنفيذه في أي وقت ضمن المدة من تاريخ إبرام العقد حتى التاريخ المحدد لإنتهائه والأوروبي فلا يتم تنفيذه إلا في التاريخ المحدد لإنتهائه على وفق نص الاتفاق (الراوي وعقل، 2012: 32-35)
4. **المبادلات:** هي اتفاقيات لتبادل سلسلة من التدفقات النقدية المستقبلية بأخرى، فضلاً عن أن الأصول المرجعية الأساسية يمكن أن تكون مختلفة، كحقوق الملكية أو سعر الفائدة، فإن قيمة الأصل الأساسي ستؤخذ بشكل مميز من مصدر سعر متاح للجمهور، ففي مقايضة حقوق الملكية، سيكون المبلغ المدفوع أو المستلم هو الفرق بين سعر الأسهم في تاريخ بدء العقد وإنتهائه (NAPF, 2013: 4-5).



5. **المشتقات المختلطة أو الهجينة:** تعرف بأنها عقود مالية جديدة، لا تميز بين الخصال التي تتمتع بها أدوات المديونية كالسندات وأدوات حق الملكية كالأسهم، بل مزجت بين سمات وخصائص كل منهما، وعليه فإن العقود الهجينة لها بعض صفات ومميزات الأسهم بمختلف أنواعها، كما تحمل بعض مميزات وصفات السندات في الوقت نفسه، وبالنتيجة من غير الممكن أن يجري التعامل معها كأسهم أو سندات، إذ أنها تعد مزيج متجانس فيما بينهما (بوكساني، 2006: 70)

ثلاثة عشر: الجانب العملي: الإطار المحاسبي لضبط المخاطر شديدة التعقيد والشمول عن طريق المعالجات المحاسبية وتوظيف المشتقات المالية: تطبيق الإطار على إحدى شركات القطاع الصناعي (شركة بغداد للمشروبات الغازية): هي شركة مساهمة خاصة تقع في بغداد / الزعفرانية ومن المصانع والمواقع التابعة اليها (مصانع الزعفرانية في مقر الشركة ومجمع بغداد المخزني ومجمع الرصافة في كعب سارة، تأسست الشركة سنة 1989 وفق قانون الشركات المرقم (36) لسنة (1983)، وستتناول هذه الفقرة اهم المشاكل المحاسبية التي قد تواجه قطاع الصناعة وكيفية معالجتها عن طريق الإطار المحاسبي المقترح ويركز على المشاكل التي تبدو أكثر تكراراً فمن المؤكد ظهور العديد من المشكلات الأخرى ومع استمرار تطور الأوضاع فمن المتوقع أن تتطور أيضاً المشاكل المحاسبية اللاحقة.

1. **المعالجات المحاسبية والمشتقات المالية لعناصر القوائم المالية:** ستجري المعالجة المحاسبية لعناصر قائمة المركز المالي والدخل مع استخدام عقود الخيارات للاستثمارات المالية للشركة في شركة التمور العراقية وعقود المبادلات للفوائد والاستئجار والعقود الأجلة للمبالغ التي تم توفيرها من المعالجات المحاسبية وعقود المشتقات المالية وكالاتي:

أ. **الأصول غير المتداولة بالقيمة الدفترية:** استخدمت الشركة نسبة الاندثار لكل نوع من أنواع الأصول غير المتداولة نسبة معينة تتضمن حد أدنى وأعلى باعتمادها على نظام الاندثار الصادر من مجلس الوزراء (9) لسنة (1994) الخاص بالقطاع الخاص والمختلط والتعاوني لذا نقترح في هذا الإطار استخدام نسبة تقديرية ضمن النسب المقررة ولكن بزيادة 2% عنها بسبب ما تتعرض تلك الأصول من انخفاضات في ظل الجائحة

ب. **النفقات الايرادية المؤجلة:** وتتم المعالجة عن طريق إضافة نسبة 2% من الإطفاء السنوي لقيمة النفقات وإن نسبة الإطفاء السنوي المعتمدة هي 10%، سيتم تغيير نسبة الإطفاء لتكون 12%، بسبب الجائحة الذي أدى الى تغيرات الطلب في السوق على المنتجات والإجراءات المتوقعة للمنافسين والتغير الكبير في النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية المضمنة.

ج. **مشروعات تحت التنفيذ:** يتضمن هذا البند مجموعة من الأراضي والمباني والإنشاءات والآلات والمعدات ووسائل النقل غير المستخدمة والانفاق الاستثماري وسيجري معالجتها عن طريق تخفيض بنسبة 10%، بسبب الظروف التي نتجت عن الجائحة.

د. **استثمارات مالية طويلة الأجل:** تستثمر الشركة أموالها في شراء أسهم شركة التمور العراقية ولكي تتحوط من مخاطر انخفاض سعر السهم تدخل في عقد خيار البيع الذي يمنحها الحق في بيع السهم (الأصل المالي) بسعر محدد مسبقاً قبل أو في تاريخ محدد، لتوضيح خيار البيع نفترض انخفاض سعر السهم في شركة التمور عن مستواه الحالي خلال السنة القادمة في هذه الحالة شراء خيار البيع يمنح الحق ببيع السهم بسعر ثابت عند انخفاض سعره الجاري، ولاستخراج كلفة السهم الواحد عن طريق قسمة كلفة الاسهم على عدد الأسهم $1.166 = (39778582 / 46376642)$ فإذا ارتفع السعر الجاري للسهم لا يتم تنفيذ الخيار وتتحمل علاوة الخيار وبالنتيجة عند عدم تنفيذ الخيار سيحقق مكاسب ارتفاع السعر الجاري، أما في حالة انخفاض السعر الجاري في السوق ستقوم الشركة بتنفيذ الخيار وستحقق ربح يعادل الخسارة التي تتحملها من جراء انخفاض القيمة العادلة للسهم.

في 3/1 نفترض ان الشركة قامت بشراء خيار بيع امريكي⁽¹⁾ على اسهم شركة التمور العراقية ودفعت علاوة خيار البيع (250000) هذا الخيار يعطي الحق لها ببيع السهم الواحد بسعر (1.166) خلال مدة العقد التي تنتهي في 2019/12/31 والاتي سعر السوق المقترض للسهم من تاريخ العقد لغاية نهاية مدة العقد:

| التغيرات في سعر السهم من تاريخ العقد الى تاريخ الانتهاء | |
|---|-----------------|
| التاريخ | سعر السوق للسهم |

(1) الخيار الأمريكي ممكن ممارسته في أي وقت قبل تاريخ انتهاء صلاحيته



| | |
|-------|------------|
| 1.166 | 3/1 |
| 1 | 6/30 |
| 1.28 | 2019/12/31 |

وصممت الشركة خيار البيع لكي يكون أداة تحوط ضد مخاطر التغير في أسعار السهم (البند المحوط) وكان التحوط فعالاً، ان أداء المشتقة يعطي الحق للشركة بيع السهم بسعر (1.166) خلال العقد، فإذا ارتفع السعر الجاري في السوق للسهم عن سعر الخيار فالشركة سوف لا تنفذ عقد الخيار وتحمل كلفة علاوة الخيار فقط وبالمقابل تحقق الشركة مكاسب نتيجة ارتفاع القيمة العادلة للأسهم، وإذا انخفض السعر الجاري في السوق للسهم عن سعر الخيار تقوم الشركة بتنفيذ الخيار وستحقق ربح يعادل الخسارة التي تتحملها نتيجة انخفاض القيمة العادلة للسهم، ان الإجراءات المتبعة لمحاسبة التحوط من التغيرات في قيمة الاسهم هي :

في 2019/3/1 يكون حساب خيار البيع - أصل (الأصول الأخرى) مديناً بمبلغ (250000) اذ يمثل قيمة شراء خيار البيع وبالمقابل حساب النقد في الصندوق دائناً بالمبلغ نفسه.

كما يكون حساب خسائر حيازة استثمارات متاحة للبيع (قائمة الدخل) مديناً بمبلغ (6603244) الناتج من $39778582 \times (1 - 1.166)$ اذ يمثل الانخفاض الحاصل في القيمة العادلة للأسهم المتاحة للبيع، وبالمقابل حساب استثمارات متاحة للبيع دائناً بالمبلغ نفسه لتعديل القيمة العادلة لتلك الأسهم بمقدار هذا الانخفاض، كذلك حساب خيار البيع - الأصل (الأصول الأخرى) مديناً بمبلغ (6603244) لتعديل القيمة العادلة لخيار البيع الناجمة عن المكاسب التي حققها الخيار، وبالمقابل تحمل حساب مكاسب حيازة خيار البيع (قائمة الدخل) بالمبلغ نفسه.

سيكون حساب استثمارات متاحة للبيع مديناً بمبلغ (11138003) الناتج من حاصل $39778582 \times (1 - 1.28)$ لتعديل القيمة العادلة للأسهم المتاحة للبيع الناجمة عن المكاسب التي حققها، وبالمقابل تحمل حساب مكاسب حيازة استثمارات متاحة للبيع بالمبلغ نفسه، كذلك تحمل حساب خسائر خيار البيع بمبلغ (6603244) الناتج من (0 - 6603244) وبالمقابل تجعل حساب خيار البيع - أصل دائناً بالمبلغ نفسه لتعديل القيمة العادلة لخيار البيع الناجمة عن الخسارة التي حققها خيار البيع.

هـ. **المخزون:** يتعرض كل عنصر من عناصر القوائم المالية الى إجراءات استثنائية بسبب تفشي الجائحة لذا يتوقع انخفاض أسعار البيع أو انخفاض قيمة المخزون وأيضاً يمكن ان تكون كمية الإنتاج أقل بسبب اغلاق المصانع أو انخفاض الطلب على المنتجات، لذا سيتم تقييم المخزون على وفق الظروف الصعبة التي تمر بها الشركات الصناعية وذلك بتكوين مخصص لهبوط الأسعار ونسبة مقترحة تقديرية (10%)

و. **المدينون:** فيما يخص الطريقة التي يجري استخدامها في تقدير خسائر الائتمان المتوقعة لا توجد طريقة واحدة مناسبة لكل وقد تكون هناك طرائق عدة بناء على الظروف المحلية والمعلومات المتوافرة، وبسبب زيادة معدلات خسائر الائتمان نتيجة انخفاض الأصول نعمل على التقدير المحايد الذي يعتمد على أفضل المعلومات للتوقعات المستقبلية في استرداد الائتمان من المدينين، سيتم تكوين مخصص للديون المشكوك في تحصيلها ولكل قطاع نسبة معينة تقديرية

ز. **النقد:** يتأثر النقد كباقي الأصول المالية الأخرى عند التعرض للظروف الصعبة والاستثنائية كتفشي جائحة (Covid-19)، لذا تخفض القيمة الزمنية للنقد وسيجري معالجة النقد على وفق القيمة الزمنية للنقد كما في جداول القيمة الحالية لسنة واحدة (جدول 6-2)

س. **رأس المال الاسمي والمدفوع:** لا يتأثر رأس المال الشركة في هذه الظروف ولكن على الشركة التزامات في كشف الدائنون تتمثل في بند أرباح المساهمين، لذا نقترح ان يكون اتفاق مع المساهمين بتحويل تلك الأرباح الى أسهم توزع وتزيد من حقوق الملكية

ش. **الدائنون:** يعد حساب الدائنون من الالتزامات قصيرة الأجل الواجبة التسديد خلال المدة ونتيجة الظروف الاستثنائية لتفشي الجائحة يستلزم على الشركة الدخول في اتفاقات جديدة مع الدائنين باختلاف انواعهم لتخفيض الديون بدمتها بنسب متفق عليها وان تكون نسبة التخفيض للرواتب والأجور المستحقة هي نفس النسبة المقترحة في تخفيض الأجور والتي سيتم معالجتها في



كشف الرواتب والأجور وهي 50% اما بخصوص حساب الرواتب والأجور المعادة ودائرة التقاعد واستقطاعات من غير المنتسبين والتأمينات المستلمة كل هذه الحسابات لا يجري عليها التخفيض لكون من ضمنها حسابات تخص دائرة التقاعد واستقطاع لصالح الغير لا يمكن التفاوض معها على التخفيض ونقترح نسب التخفيض معينة كما في الجدول الاتي :

| جدول الدائنون قبل وبعد المعالجات المحاسبية | | | | |
|--|---------------------------------------|--------------------------------------|----------------------------------|--------------------------------------|
| اسم الحساب الدائنون | المبلغ المستحق قبل المعالجة المحاسبية | نسبة التخفيض | مبلغ تخفيض الحساب | المبلغ الصافي بعد المعالجة المحاسبية |
| مجهزون قطاع عام | 901528840 | 5% | 45076442 | 856452398 |
| مجهزون قطاع خاص | 6402936400 | 10% | 640293640 | 5762642760 |
| مجهزون عالم خارجي | 2610544079 | 5% | 130527203 | 2480016876 |
| دائنون نشاط غير جاري | 10618606800 | 5% | 530930340 | 10087676460 |
| تأمينات مستلمة | 1066864188 | ----- | ----- | 1066864188 |
| مصاريف مستحقة | 969101411 | 10% | 96910141 | 872191270 |
| رواتب واجور مستحقة | 976099807 | 50% | 488049904 | 488049903 |
| رواتب واجور معادة | ---- | | | |
| دائرة التقاعد والضمان الاجتماعي | 140735500 | ----- | ----- | 140735500 |
| استقطاع من غير المنتسبين | 603026014 | ----- | ----- | 603026014 |
| أرباح المساهمين | 6624641334 | تم تحويلها الى اسهم في كشف راس المال | | |
| صافي الدائنون بعد المعالجة | 30914084373 | | 662464133 4 193178767 0 | 22357655369 |

ص. الرواتب والأجور: تفشي الجائحة يفرض على الشركة الالتزام بالتعليمات الصحية التي تطبق على العاملين بتخفيض الاعداد والتباعد الاجتماعي وكذلك للظروف الاستثنائية الصعبة تخفيض الرواتب والأجور بسبب توقعات انخفاض الموارد والاجازات للعاملين خشية الإصابات المتسارعة لدى العمال يتطلب إعادة التعاقد مع العاملين على تخفيض أجورهم الى النصف وبالنسبة العمل على تخفيض الرواتب والأجور 50%.

ض. المستلزمات الخدمية: تشكل المستلزمات الخدمية نسبة عالية بعد المستلزمات السلعية والرواتب والأجور في قائمة الدخل لذا لا بد من اجراء المعالجة المحاسبية لكل حساب من الحسابات المتضمنة في الكشف الخاص بتلك المستلزمات ولذلك نقترح الاتفاق مع الشركات التي تقدم خدمات كصيانة المباني والآلات ووسائل النقل على ان يكون مبلغ الصيانة اقل بنسبة 20% من السابق، اما بخصوص الضيافة ونقل العاملين والسفر والايافاد خارج وداخل العراق تخفض بنسبة 50%، اما كل ما يتعلق باستئجار المباني والآلات ووسائل النقل سيجري الدخول في عقد مشتقة للتحوط من المخاطر المصاحبة بمبلغ الإيجارات، على ان يجري تخفيض الحسابات الأخرى من التأمين والخدمات الأخرى بإعادة الاتفاق بمبالغ اقل وستتم معالجة استئجار المباني والانشاءات والآلات والمعدات ووسائل النقل مع فوائد واستئجار الأراضي عن طريق الدخول في عقود المشتقات (عقد المبادلة)، ان السبب في معالجة الإيجارات بعقود المبادلات هو ان الجائحة أدت الى العديد من المفاوضات بين المستأجر والمؤجر للحصول على امتيازات في مبلغ الإيجار والتي تشمل اما السماح من دفع الإيجار أو تأجيل السداد أو تخفيض الإيجار وفي الاغلب يتبع ذلك زيادة المدفوعات في الفترات المستقبلية لذلك سنقترح ي تخفيض دفعات الإيجار (10%) ثم تضاف تلك النسبة في السنة القادمة ففي



هذه الحالة يكون مبلغ الإيجارات مضروباً بنسبة (10%) هذا المبلغ تدخل الشركة في عقد مبادلة مع المصرف بفائدة ثابتة (7%) على المبلغ وبالنسبة تحصل على المبلغ في السنة القادمة مع فائدة (7%) اما الفائدة على المبلغ الذي تم تأجيله لمدة معينة بفائدة متغيرة مقترحة لتكن (5%) فبالنسبة تحقق الشركة ربحاً بمقدار (2%) فباحتمال ان الفائدة في حالة ارتفاع يمكن ان تصل الى (7%) فان ذلك يؤدي الى تغطية الأرباح والخسائر الناتجة من ارتفاع الفائدة وتكون عملية التحوط من الخسائر ناجحة في كل الاحوال وفي حالة ارتفاع الفائدة اعلى من (7%) فان ذلك يؤدي الى تخفيض مخاطر الخسائر الناتجة من الظروف الاستثنائية والجدول الاتي يوضح عقود المبادلات للتحوط من مخاطر أسعار الفائدة

| جدول عقد المبادلات بين الشركة والمصرف وبين الشركة والمؤجر والفوائد | | | | |
|--|--------------------|-------------------------------|--|-------------|
| اسم الحساب | مبلغ عقد المبادلات | عقد مع المصرف بفائدة ثابتة 7% | عقد مع المؤجر لتسديد المبلغ بفائدة متغيرة 5% | فرق الفائدة |
| استئجار مباني وانشاءات | 103050000 | 7213500 | 5152500 | 2061000 |
| استئجار الات والمعدات | 188600 | 13202 | 9430 | 3772 |
| استئجار وسائل نقل | 236075529 | 16525287 | 11803776 | 4721512 |
| الفوائد واستئجار الأراضي | 20035000 | 1402450 | 1001750 | 400700 |
| المجموع | 359349129 | 25154440 | 17967456 | 7186984 |

لنفترض ان معدل الفائدة انخفض الى اقل من (5%) فان ذلك يؤدي الى زيادة الارباح نتيجة الدخول في عملية المبادلات اما في حالة ارتفاع معدل الفائدة الى (7%) فان ذلك سيؤدي الى تساوي معدلات الفائدة المتغيرة والثابتة وبالنسبة لا تحقق ربحاً ولا خسارة وتجنب الشركة مخاطر أسعار الفوائد على الأقل .

ط. المبيعات: ان تفشي الجائحة يزيد من حالات عدم التأكد بشأن المعلومات ويتوقع انخفاض في أسعار البيع وحجم المبيعات، لذا على الشركة العمل على تحديث المعلومات ومراجعة التوقعات وزيادة حجم المبيعات مع إعطاء العملاء الحوافز والامتيازات كرفع أي غرامات تأخيريه او عدم قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم، لذلك تعمل الشركة على زيادة المبيعات على الأقل بنسبة (20%)

ظ. المستلزمات السلعية: عند زيادة المبيعات يتطلب زيادة في المستلزمات السلعية الخاصة بالمبيعات وسيتم زيادة تلك المستلزمات بنسبة (20%) أيضا

| مكاسب / خسائر غير المتحققة | | | |
|----------------------------|----------|-------------|-----------------|
| 1931787670 | الدائنون | 10135029994 | الرواتب والأجور |



| | | | |
|------------------------|-------------|-------------------------|-------------|
| المستلزمات الخدمية | 797170208 | | |
| النقدية | 2086844611 | | |
| مشروعات تحت التنفيذ | 3444802538 | | |
| استثمارات مالية | 4534759 | | |
| استثمارات وفوائد اراضي | 7186984 | | |
| | | الرصيد أرباح غير متحققة | 14543781424 |
| | 16475569094 | | 16475569094 |

| قائمة المركز المالي قبل وبعد اجراء المعالجات المحاسبية | | | | | |
|--|---------------------|---------------------|---------------------------------------|------------------|-----------------------|
| الفرق | المبالغ بعد التعديل | المبالغ قبل التعديل | اسم الحساب | رقم الكشف المعدل | رقم الكشف قبل التعديل |
| | | | الأصول: | | |
| 3574528219 | 152307043210 | 155881571429 | الأصول غير المتداولة بالقيمة الدفترية | 1 | 1 |
| 1840491499 | 46905571593 | 48746063092 | النفقات الايرادية المؤجلة | 3 | 2 |
| 3444802538 | 31003222845 | 34448025383 | مشروعات تحت التنفيذ | 4 | 3 |
| 0 | 46376642 | 46376642 | الاستثمارات المالية | | 5 |
|) (41763134191 | 41763134191 | ---- | أصول أخرى: مشتقات مالية | 7,8 | |
| (32903311935) | 272025348481 | 239122036546 | مجموع الأصول غير المتداولة | | |
| | | | الأصول المتداولة: | | |
| 5394969790 | 48554728103 | 53949697893 | المخزون | 9 | 13 |
| (73216201281) | 77268982695 | 4052781414 | المدينون | 11,12 | 16 |
| 49544873921 | 56859746696 | 106404620617 | النقود | 13 | 18 |
| (18276357570) | 182683457494 | 164407099924 | مجموع الأصول المتداولة | | |
| (51179669505) | 454708805975 | 403529136470 | مجموع الأصول | | |
| | | | مصادر التمويل: | | |
| | | | مصادر التمويل طويلة الاجل: | | |
| (6624641334) | 183957974667 | 177333333333 | راس المال الاسمي والمدفوع | 14 | 8 |
| (44427243922) | 233272087419 | 188844843497 | الاحتياطات | 27 | 9 |
| (51051885256) | 417230062086 | 366178176830 | مجموع مصادر التمويل طويلة الاجل | | |
| | | | مصادر التمويل قصيرة الاجل: | | |



| | | | | | |
|---------------|--------------|--------------|---------------------------------|----|----|
| (8684213253) | 15121088520 | 6436875267 | التخصيصات | 25 | 10 |
| 8556429004 | 22357655369 | 30914084373 | الدائنون | 15 | 11 |
| (127784249) | 37478743889 | 37350959640 | مجموع مصادر التمويل قصيرة الاجل | | |
| (51179669505) | 454708805975 | 403529136470 | مجموع مصادر التمويل | | |

| قائمة الدخل قبل وبعد المعالجات المحاسبية | | | | | |
|--|---------------------|---------------------|--|-----------------------|------------------|
| الفرق | المبالغ بعد التعديل | المبالغ قبل التعديل | اسم الحساب | رقم الكشف قبل التعديل | رقم الكشف المعدل |
| 73549214922 | 441295289534 | 367746074612 | الإيرادات: الإيرادات الجارية | 21 | 17 |
| 1735713608 | ----- | (1735713608) | التغير في مخزون الإنتاج التام وغير التام | | |
| 75284928530 | 441295289534 | 366010361004 | الإيرادات الجارية | 21 | 17 |
| | | | تنزل : المصروفات الجارية: | | |
| 10135029995 | 10135029994 | 20270059989 | الرواتب والأجور | 16 | 12 |
| (47458029310) | 284748175859 | 237290146549 | المستلزمات السلعية | | 13 |
| 1136484337 | 18654106206 | 19790590543 | المستلزمات الخدمية | 17 | 14 |
| 20035000 | 180315000 | 200350000 | فوائد وإيجارات أراضي | 19 | 15 |
| 29258760152 | 1132744510 | 30391504662 | الاندثارات و الاطفاءات | 4-3-2 | 2-1 |
| (5394969790) | 5394969790 | --- | خسائر هبوط أسعار المخزون | 9 | |
| 333013641) (| 333013641 | --- | ديون مشكوك في تحصيلها | 11 | |
| 0 | 780250000 | 780250000 | ضرائب ورسوم | | 16 |
| (12635703258) | (321358605000) | (308722901743) | مجموع المصروفات | | |
| 62649225273 | 119936684534 | 57287459261 | فائض العمليات الجارية | | |
| | | | تضاف : الإيرادات التحويلية: | | |
| 0 | 550000 | 550000 | الإيرادات التحويلية | | 18 |
| 0 | 326619342 | 326619342 | الإيرادات الأخرى | | 18 |
| 119936684534 | 120263853876 | 327169342 | | | |
| | | | تنزيل المصروفات التحويلية: | | |
| 0 | 397959562 | 397959562 | المصروفات التحويلية عدا 384 | | 16 |
| 62649225273 | 119865894314 | 57216669041 | فائض العمليات الجارية | | |
| 14543781424 | 14543781424 | ---- | مكاسب غير متحققة | 22 | |



| | | | | | |
|-------------|--------------|-------------|-------------|--|--|
| 77193006697 | 134409675738 | 57216669041 | صافي الفائض | | |
|-------------|--------------|-------------|-------------|--|--|

| جدول احتساب الاحتياطي قبل وبعد المعالجات المحاسبية | | | |
|--|---------------------|---------------------|---|
| الفرق | المبالغ بعد التعديل | المبالغ قبل التعديل | اسم الحساب |
| 7719300669 | 134409675738 | 57216669041 | صافي الربح قبل الضريبة |
| | | | ينزل: |
| (19298251675) | 33602418935 | 14304167260 | احتياطي التوسعات 25% |
| (8684213253) | 15121088520 | 6436875267 | التخصيصات الضريبية 15% |
| (27982464928) | (48723507455) | (20741042527) | مجموع التnzيلات |
| 49210541769 | 85686168283 | 36475626514 | الفائض الخاضع للاحتياطي القانوني والفائض المتراكم |
| (2460526988) | 4284308414 | 1823781426 | الاحتياطي الالزامي 5% |
| (46750014681) | 81401859869 | 34651845188 | الفائض المتراكم 95% |
| 49210541769 | 85686168283 | 36475626514 | |

| مستند قيد يومية | | |
|-----------------------------------|-------------|--------------|
| البيان | دائن | مدين |
| النشاط الجاري | | 119288587218 |
| احتياطي توسعات | 33602418935 | |
| احتياطي القانوني | 4284308414 | |
| الفائض المتراكم | 81401859869 | |
| قيد توزيع الفائض وعمل الاحتياطيات | | |

| مستند قيد يومية | | |
|---|-------------|-------------|
| البيان | دائن | مدين |
| الفائض المتراكم / احتياطي متنوعة | | 41763134191 |
| النشاط الجاري | 41763134191 | |
| قيد عكس جزء من الفائض المتراكم الاحتياطيات المتنوعة | | |

| مستند قيد يومية | | |
|--|-------------|-------------|
| البيان | دائن | مدين |
| الاستثمارات المالية الأخرى / عقود مشتقات مالية | | 41763134191 |
| احتياطي متنوعة | 41763134191 | |
| قيد الاستثمارات المالية الأخرى من الاحتياطيات المتنوعة للدخول في عقود المشتقات المالية | | |

| الفائض المتراكم | | | |
|-----------------|-------------|----------------------|-------------|
| الفائض المتراكم | 81401859869 | النشاط الجاري | 41763134191 |
| | | رصيد الفائض المتراكم | 39638725678 |
| | 81401859869 | | 81401859869 |



| الاحتياطات جدول | | | | | | | | | |
|---------------------|----------------|-------------|----------------|------------------------|--------------------------------|----------------|-----------------------|-----------------|--------------|
| نوع الاحتياط ي | احتياطي قانوني | احتياطي عام | احتياطي توسعات | احتياطي ارتفاع الأسعار | احتياطي استبدال الأصول الثابتة | احتياطي متنوعة | احتياطي اصدار الاسه م | الفائض المتراكم | المجموع |
| الرصيد 20/1/19 | 9130220061 | 13014534665 | 53666122979 | 6884139379 | 2410873695 | 772451557 | 8370070 | 69859921983 | 155746634392 |
| أرباح السنة المالية | 4284308414 | | 33602418935 | | | 417631(34191) | | 81401859869 | 77525453027 |
| الرصيد /12/31 2019 | 13414528475 | 13014534665 | 87268541914 | 6884139379 | 2410873695 | 409906(82634) | 8370070 | 151261781852 | 233272087416 |

اربعة عشر: شراء الاستثمارات والدخول بالمشتقات: ان الفائض المتحقق من اجراء المعالجات المحاسبية والدخول في المشتقات المالية لبعض عناصر القوائم المالية يمكن ان يوظف في عقود مشتقات مالية تزيد من أصول الشركة المالية وتمكنها من التحوط من المخاطر شديدة التعقيد، لذا سيتم توظيف تلك المبالغ للحصول على محفظة استثمارية مكونة من اسهم على ان تتم عملية الشراء عن طريق الدخول بالعقود الآجلة ذات استراتيجيات طويلة الاجل بعد ان توضع الأسعار الآجلة والأسعار الفورية المفترضة، ولغرض اتمام البحث فقد عُدَّ السعر الحاضر في تاريخ التنفيذ هو السعر الآجل لشركة بغداد، وأنَّ العقود الآجلة لا تخضع إلى تنميط البورصات العالمية لذا ينشأ العقد الآجل على وفق رغبة الأطراف المتعاقدة بالاتفاق على فترة العقد ونوعية وحجم الاسهم محل التعاقد، ولأنَّ شركة بغداد قيد البحث هي شركة غايتها تحقيق الربح وتخفيض المخاطر لذا سيتم توظيف الفائض عن طريق الدخول لشراء الأسهم وبيعها، وبالنتيجة فإن الشركة تتخذ الاستراتيجية المناسبة لتحوط مركزها النقدي، سواء أكانت استراتيجية تحوط طويل أم قصير باستخدام العقد الآجل، وقد اعتمدت مدة أربعة أشهر، مدة العقد الواحد، أي تكون ثلاث مدد وبهذا فإن أشهر التداول هي (نيسان، آب، كانون الأول) من كل عام، وقسمت الجداول كل أربعة أشهر إذ تعبر هذه الأرقام عن أسعار محسوبة بالدينار العراقي، وقد اعتمدت في سنة (2019) فهي عملية شراء الاسهم، على أنَّ الشركة تحتاج بيع الاسهم في وقت لاحق لأي سبب من الأسباب، وتحسباً من ارتفاع أسعار الاسهم اتخذت الشركة استراتيجية التحوط التام الطويل، وجدير بالذكر إنَّ تحليل أثر التحوط بالعقود الآجلة اعتماداً على الأدبيات المالية التي جرى ذكرها في الجانب النظري وضحت على أنَّ أغلب العقود الآجلة تتم في تاريخ التنفيذ، إذ بلغت نسبة العقود الآجلة التي تتم في موعد التنفيذ في العقد الآجل تقدر أكثر من 96%، لذا إنَّ تحليل أثر التحوط بهذه العقود يجري على وفق ذلك.

1. تحليل أثر التحوط بالعقود الآجلة في العائد لشركة بغداد للمشروبات الغازية: لأجل إجراء هذا التحليل اعتمدت بيانات الشركة الافتراضية التقديرية الواردة في الجدول الاتي الذي يعرض الأسعار الحاضرة والأسعار الآجلة، إذ نلاحظ تقلبات الأسعار الحاضرة بالارتفاع والانخفاض، وهذه التقلبات في الأسعار الحاضرة من الممكن أن تعرض الشركة إلى المخاطر السوقية لأنها تمتلك مركز حاضر فقط، ولكن عند الدخول باستراتيجية التحوط سواء أكان التحوط قصيراً أم طويلاً، سيؤدي ذلك الى ضبط مخاطر تقلبات الاسعار.

جدول سلوك الأسعار الحاضرة والآجلة- شركة بغداد للمشروبات الغازية التقديرية



| العقد | الأشهر | الأسعار الحاضرة | الأسعار الآجلة |
|----------------------|--------|-----------------|----------------|
| عقد نيسان 2020 | 1 | 1.800 | 1.800 |
| | 2 | 2.050 | |
| | 3 | 2.850 | |
| | 4 | 2.550 | 2.550 |
| عقد آب 2020 | 5 | 2.150 | 2.150 |
| | 6 | 2.250 | |
| | 7 | 3.150 | |
| | 8 | 3.000 | 3.000 |
| عقد كانون الأول 2020 | 9 | 2.550 | 2.550 |
| | 10 | 2.800 | |
| | 11 | 2.300 | |
| | 12 | 2.700 | 2.700 |

2. استراتيجية التحوط بالعقود الآجلة: إذا كانت الشركة بحاجة إلى الأسهم فسوف تتخذ استراتيجية تحوط طويل، أي شراء الأسهم من الآن، كي تتجنب مخاطر (خسائر) تقلبات أسعار الأسهم في المستقبل، إذ يبين الجدول (5-35) تحليل أثر التحوط بالعقود الآجلة في العائد الذي من الممكن أن تحصل عليه، فعن طريق استخدام هذه الاستراتيجية تحقق أرباحاً من العقود في نيسان وآب وكانون الأول (2020).

إذ يبين تحليل الأسعار لعقود نيسان، آب وكانون الأول (2020) ارتفاع الأسعار الحاضرة والآجلة في تاريخ تنفيذ العقد، إذ حققت الشركة المتحولة أرباحاً نتيجة استخدامها استراتيجية التحوط بالعقود الآجلة على التوالي بلغت 0.750 و 0.850، 0.150 دينار للسهم الواحد وهذه الأرباح تعوض تماماً الخسائر التي تعرضت لها المراكز النقدية في تاريخ التنفيذ وبهذا فإن استراتيجية التحوط بالعقود الآجلة أسهمت في تجنب المخاطر (الخسائر) التي تتعرض لها مستقبلاً.

فإذا قامت الشركة بعملية الشراء الفوري للأسهم فأنها غير متأكدة من ارتفاع أو انخفاض الأسعار في المستقبل أي أنها تمتلك مركز حاضر فقط ولا يوجد ما يقابلها من مركز آخر يعوض خسائر المركز الحاضر، وبهذا فأنها تتعرض إلى الخسائر ولكن عند الدخول باستراتيجية التحوط بالعقود الآجلة، أي شراء الأسهم من الآن فإن الشركة تحمي نفسها من مخاطر تقلبات الأسعار في المستقبل لأنه يصبح لديها مركزين آجل وحاضر فإذا تعرض أحد المركزين للخسائر فإن أرباح المركز الآخر تعوض هذه الخسائر تماماً وهنا يتضح أن الأرباح المتحققة من المراكز الآجلة عوضت خسائر المراكز الحاضرة وهذا ما يؤيد قبول (استخدام عقود المشتقات/ العقود الآجلة في حالة ارتفاع أسعار العقود الآجلة للأسهم مستقبلاً يؤدي إلى حماية المستثمر من مخاطر تقلبات الأسعار).



| جدول نتائج أثر التحوط بالعقود الآجلة في العائد لشركة بغداد للمشروبات الغازية | | | | | | | |
|--|-------------------|-------------------------|----------------------------|--------------------|-----------------------------|-----------------------------|-----------------|
| العقد | المركز الآجل | | | المركز النقدي | | | صافي ربح/ خسارة |
| | السعر الآجل اليوم | السعر الآجل شهر التنفيذ | ربح/ خسارة من المركز الآجل | السعر الحاضر اليوم | السعر الحاضر في شهر التنفيذ | ربح/ خسارة من المركز النقدي | |
| نيسان 2020 | 1.800 | 2.550 | 0.750 | 1.800 | 2.550 | (0.750) | صفر |
| آب 2020 | 2.150 | 3.000 | 0.850 | 2.150 | 3.000 | (0.850) | صفر |
| كانون الأول 2020 | 2.225 | 2.700 | 0.150 | 2.550 | 2.700 | (0.150) | صفر |

مما سبق يتضح ان المخاطر والمشاكل المحاسبية التي تواجه قطاع الصناعة / شركة بغداد في ظل ظروف تفشي الجائحة تحتاج الى معالجات محاسبية لعناصر القوائم المالية التي تتأثر بتلك الظروف والعمل على تخفيض المخاطر وضبطها عن طريق ما تم تحقيقه من المكاسب الناتجة من المعالجات المحاسبية ومن ثم توظيف تلك المكاسب من خلال الدخول في عقود اجله لشراء أصول مالية بعد التحوط لقيمتها وبالنتيجة اكتساب أصول مالية من المعالجات المحاسبية وبعض العقود المشتقة وتوظيف المكاسب بأصول مالية متحوط لها، كل هذا يعزز من قدرة الشركة على الاستمرار ومعالجة المخاطر قبل حدوثها .

خمس عشرة: الاستنتاجات والتوصيات:

1. **الاستنتاجات:** ما سبق من محاور البحث الخاصة بالجانب النظري والجانب العملي الذي تضمن إطار محاسبي لضبط المخاطر عن طريق توظيف المشتقات المالية، سيتم عرض الاستنتاجات التي توصل اليها الباحثان وكالاتي:
 - أ. تعد المشتقات المالية أدوات معقد لضبط المخاطر عن طريق تحقيق التوازن بين المكاسب والخسائر وتتميز بصفات محاسبية خاصة منها يجري التعامل فيها بقيم ضئيلة وفي بعض الحالات بدون قيمة بصورة لا تعكس القيم المحتملة للتعامل في هذه الأدوات مما يشكل مجالاً للتعرض لمخاطر عدم الإفصاح ومخاطر ضعف الرقابة عليها وكذلك تعدد واختلاف الغرض والاتجاه للشركات المستخدمة لها فقد يكون هدف التعامل هو التحوط أو المضاربة.
 - ب. هناك عوامل تشجع على التوسع في استخدام المشتقات المالية منها الرغبة في تجنب الازمات والتقلبات في الأسواق المالية وتوافر الموارد البشرية التي يمكن ان تستوعب الأدوات المالية المستحدثة وهذا بجانب الثورة العلمية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
 - ج. المشتقات المالية تؤدي الى زيادة فاعلية مؤشر الإنذار المبكر للازمات عن طريق ما تحدثه من تغيرات في القياس المحاسبي فهي تسهم في تحول حجم المخاطر المتوقعة الى المخاطر المقبولة التي يمكن لملمتها وتساعد على حماية المال تجنباً لمخاطر مستقبلية.
 - د. التحوط باستخدام المشتقات المالية يخضع بالدرجة الأولى للاختيار المناسب والحكيم من أدوات المشتقات واشتقاق فهم دقيق باستخدام البيانات المالية بما يتماشى مع معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية لإجراء إصلاح مستفيداً من تبادل خبرات والمعرفة.
 - هـ. العمل على تخفيض المخاطر وضبطها عن طريق ما تم تحقيقه من المكاسب الناتجة من المعالجات المحاسبية فضلاً عن ذلك توظيف تلك المكاسب في الدخول في عقود آجلة لشراء أصول مالية بعد التحوط لقيمتها.
 - و. يعزز من المركز المالي لشركة بغداد للمشروبات الغازية في اكتساب أصول مالية من المعالجات المحاسبية وبعض العقود المشتقة.
 - ز. توظيف المكاسب بأصول مالية متحوط لها يعزز من قدرة الشركة على الاستمرار ومعالجة المخاطر قبل حدوثها.
 - ح. يتبع الإطار المحاسبي السياسات المحاسبية الموضوعية والمشتقات المالية التي تتناسب مع كل عنصر من عناصر القوائم المالية المعرضة للمخاطر.



- ط. يشتمل الإطار المحاسبي جميع عقود المشتقات المالية التي يستخدمها المستثمرين.
2. **التوصيات:**
- أ. ينبغي على الشركات تطبيق الإطار المحاسبي في ظل الظروف والأزمات المالية لما يتضمن من المعالجات المحاسبية التي توفر أصول مالية تتجاوز بها تلك الازمات.
- ب. لكي تكون الشركة قادرة على الاستمرار وتحقيق الأرباح يتطلب منها الالتزام بالإطار المحاسبي الذي يجنبها من المخاطر بل يدخلها بقوة في الأسواق المالية.
- ج. ان الإطار المحاسبي الذي يعالج اغلب عناصر القوائم المالية ويحقق مكاسب يمكن الشركة من استخدام تلك المكاسب في عقود مشتقات مالية.
- د. اعتماد الإطار المحاسبي المقترح ليعزز من قدرتها على الاستمرار وتجنب المخاطر قبل حدوثها وتحقق المكاسب إذ حققت الشركة قبل استخدام المشتقات المالية ربحاً (57216669041) ولكن بعد استخدامها المشتقات المالية حققت (134409675738).
- هـ. لسلامة ما تم تحقيقه من المكاسب عن طريق المعالجات المحاسبية والدخول بالمشتقات المالية عليها التحوط لتلك المكاسب بعقود أجل تساعد في ضمانها في المستقبل إذ ان الشركة لم تدخل في عقود المشتقات ولم تظهر الميزانية أي أصول مالية أخرى ولكن عند تطبيقها الإطار المحاسبي بلغت الأصول المالية المشتقة (41763134191).
- و. ضرورة التنوع في مجال الاستثمار في جميع القطاعات لغرض ضمان عمل الإطار المحاسبي المقترح واستخدام عقود المشتقات للتحوط من المخاطر غير المتوقعة والحفاظ على قيمة الاستثمارات.

قائمة المصادر:

القران الكريم

أولاً: التقارير والكشوفات المالية:

1. التقرير السنوي لشركة بغداد للمشروبات الغازية لعام (2019)
- ثانياً: الكتب العربية:
1. الجعارات، خالد جمال (2008)، معايير التقارير المالية الدولية IAS، (IFRS) جمعه، احمد حلمي، 2010، محاسبة الأدوات المالية (الاعتراف، القياس، العرض، الإفصاح).
2. الحسيني، فلاح حسن، مؤيد إبراهيم الدوري (2008) " إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر " دار وائل للنشر- الطبعة الرابعة - عمان -الأردن.
3. الدوري، مؤيد عبد الرحمن وسعد جمعة عقل (2012) - ادارة المشتقات المالية-اثراء للنشر والتوزيع - الطبعة الاولى-عمان الاردن.
4. الراوي، خالد وهيب (2008) " إدارة المخاطر المالية" دار المسير للنشر والتوزيع- الطبعة الأولى- عمان -الأردن.
5. الربيعي، حاكم محسن، ميثاق هاتف الفتلاوي، حيدر خضير جوان، علي أحمد فارس، (2011) " المشتقات المالية" الطبعة الأولى -دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع- عمان - الأردن.
6. رضوان، سمير عبد الحميد (2005)، "المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية صناعة أدواتها" الطبعة الأولى- دار النشر للجامعات، مصر.
7. الشمري، صادق راشد (2008) "إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العلمية" مطبعة الفرع-الطبعة الأولى- بغداد.
8. عبد العال، طارق حماد (2005) التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحليل - جامعة عين شمس-كلية التجارة- الدار الجامعية.

ثالثاً: المجلات والدوريات:

1. محمد، صلاح علي احمد ومحمد المهدي الأمير احمد (2020) دراسة تحليلية مقارنة لمتطلبات الاعتراف والقياس بخسائر الائتمان المتوقعة بين الموضوع (ASC 326) والمعيار IFRS 9 في ظل تفشي جائحة COVID 19 مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد مجلد 2 عدد 2.



2. منصور، عيساني (2016)، أثر المشتقات المالية على استقرار الأسواق المالية، عينة من المصارف التجارية المدرجة بالأسواق المالية في الجزائر، في مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية – جامعة الجزائر- المجلد 5 – العدد 2.
1. بوكساني، رشيد (2006) "معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية - جامعة الجزائر.
2. العلي، اسعد حميد عبيد (2002) تحويط المحفظة الكفوة بإطار نظرية الخيارات-اطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بغداد.
3. الكندي، حسين هادي عباس (2019)، استخدام عقود الخيارات في تخفيض المخاطر، عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية رسالة ماجستير - العلوم المالية والمصرفية - كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة القادسية
4. الميالي، عباس كامل جودة (2015) إطار مقترح للقياس والإفصاح المحاسبي عن المشتقات المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية - بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة - المعهد العربي للمحاسبين القانونيين – جامعة بغداد.

Book:

1. Bodie, Zvi, Alex Kane, Marcus, Alan J, (2002) Investments ,5th.ed., MC. Graw – Hill Companies , Inc.
2. Brealey ,Richard A &Myers, Stewart and Marcus ,Alen. (2001)Fundamental of Corporate Finance 3th ed. N . Y . McGraw – hill , INC.
3. Chance, Don M, (1998)An Introduction to Derivatives,4thed, Forth Worth: The Dryden Press.
4. Chesnais, F. (2016). Finance Capital Today: Corporations and Banks in the Lasting Global Slump. Boston: Brill.
5. Elliott, Barry & Jamie Elliott (2017) Financial Accounting and Reporting Eighteenth Edition, Pearson Education Limited.
6. Hoyle, Joe B, Thomas F. Schaefer &Timothy S. Douppnik (2011) Advanced Accounting, Tenth Edition, Published by McGraw-Hill/Irwin, a business unit of The McGraw-Hill Companies, Inc
7. Hull ,John,(2018) Risk Management and Financial Institutions, Fifth Edition, Published by John Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey
8. IFRS,(2016), (IFRS® Standards), This edition is issued in two parts as issued at 13 January 2016 PART A, By International Accounting Standards Board, 30 Cannon Street, London, EC4M 6XH, United Kingdom.
9. Madura , Jeef, (2006) International Financial Management ,8th.ed., South – Western College Publishing , U.S.A.
10. NAPF (2013) Derivatives and Risk Management Made Simple, J.P. Morgan
11. Theodore E. Christensen , David M. Cottrell & Cassy JH Budd (2016) Advanced Financial Accounting , Eleventh Edition, Published by McGraw-Hill Education.
12. Van Horne, James C(2004) ,Financial Management and Policy, Prentic-Hall of India Private Limited , New Delhi.

Second : thesis

1. Campbell, John L, Landon M. Maulerb & Spencer R. Pierceb (2019)A review of derivatives research in accounting and suggestions for future work
2. Gieskens J.H. (2014) AC CCM QT, The use of Interest Rate Derivatives and Firm Market Value, An empirical study on European and Russian non-financial firms, Tilburg University, Finance department.



3. Li ,Shaofang &Matej Marinč (2014) University of Ljubljana and University of Amsterdam.
4. PWC(2020)A look at current financial reporting issues

Third : articles

1. Deloitte. (2019). IFRS in Focus March 2020, Coronavirus Disease. Deloitte Touche Tohmatsu Limited. Retrieved from Accounting Considerations Related to:
<https://www.iasplus.com/en/publications/global/ifrsin->
2. Global Derivatives markets, study for deutsche Group (2007) p6-8.
3. Peter Deutsch ,Hans (1999)Computational methods in the pricing and risk management of modern financial derivatives, Computer Physics Communications 121–122 (1999) 157–160
<https://blog.mostaql.com/risk>: **Four:** الانترنت والمواقع الالكترونية